محاضرة 1:

ــ مفهوم الحكم الراشد:

ان مفهوم الحكم الرشد كباقي المفاهيم الاجتماعية والتي تعتريها عدة إشكالات منهجية، منها إشكالية الترجمة، فلا يوجد هناك ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس نفس الدلالة التي تعكسها اللغة الإنجليزية والفرنسية، فعلى سبيل المثال هناك عدة دلالات للمفهوم منها، الحكم الرشد، أسلوب الحكم، الحاكمية، إدارة شؤون الدولة والمجتمع...إلخ.

إلى جانب هذا لا يوجد هناك تعريف واحد وموحد يعبر عن المعنى الدقيق للمفهوم، بل هناك أكثر من تعريف وهذا ما يثير الجدل حول طبيعة ومحتوى هذا المفهوم.

لقد بات الحكم الراشد شرطا أساسيا وحاسما لفعالية التنمية، فهو يعزز النمو ويضمن ايجابية المناخ الاستثماري، كما له علاقة ذات اتجاهين مع التمكين، فالحكم الرشيد يشجع التمكين بفتحه باب المشاركة لكافة أطياف المجتمع من مختلف مجالات الحياة، في المساهمة في اتخاذ القرارات، كما أن التمكين يعد مظهرا من مظاهر جودة الحكم.

لقد حاز الوعي بقضايا الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر تقدما معتبرا، إثر بروز العلاقة الوثيقة بينه وبين المرور إلى اقتصاد سوق حديث وفعال، من شأنه أن يكون البديل لما بعد النفط.

وقد زاد من حدة هذا التحدي المزدوج أن تعزز بالسياق الدولي من حيث استمرار التغيرات العالمية السريعة والنتائج الناجمة عن ذلك، مما يستعجل تحقيق النقلة النوعية نحو التألق لعالم الأعمال والمؤسسة.

لابد من التفرقة بين مصطلحين مختلتين هما، أسلوب الحكم والحكم الرشيد، حيث أن اسلوب الحكم يعني مجموعة من القواعد والمؤسسات والعمليات التي تمارس من خلالها السلطة في الدولة، وهي إذن تتصل بالسياسة والأبعاد السياسية بالمعنى الشامل، أما الحكم الرشيد فإنه يتعلق بدراسة العناصر التي تجعل تلك الآليات والقواعد المؤسسية والعمليات تتسم فالفعلية، كحكم القانون، رشادة عملية صنع القرار، الشفافية، المساءلة، التمكين، حقوق الانسان.

ولقد وجدنا أن هناك تباين في انتساب أصل مصطلح الحكم إلا أن هناك تقارب كبير في تعريفه و نورد هذه التعاريف فيما يلي:

الحكم الراشد لغة: ووفقا للمعجم الوسيط مشتقة من الفعل الثلاثي "حكم " أي بمعنى قضى، ويقال: حكم له وحكم عليه، وحكم بينهم، فالحكم إذن هو القضاء بين الناس.

وجاء في (القاموس المحيط) أيضا الحكم الراشد بمعنى الاستقامة على طريق الحق مع تصلب فيه. والرشيد من صفات الله تعالى: الهادي إلى سواء الصراط، والذي حسن تقْديره فيما قَدر. بينما جاءت كلمة رشيد في (لسان العرب) في أسماء الله تعالى الرشيد: وهو الذي أَرشد الخلق إلى مصالحهم أَي هداهم ودلهم عليها، فَعيل بمعنى مفْعل، وقيل: هو الذي تنساق تدبيراته إلى غاياتها على سبيل السداد من غير إشارة مشير ولا تسديد مسدد. الرشد والرشد والرشاد: نقيض الغي. رشد الإنسان، بالفتح، يرشد رشداً، بالضم، ورشد، بالكسر، يرشد رشداً ورشاداً، فهو راشد ورشيد، وهو نقيض الضلال، إذا أَصاب وجه الأَمر والطريق.

ظهر مفهوم الحكم الراشد Governance في عام 1989، خاصة في كتابات البنك الدولي في اطار التغيير الذي حدث في طبيعة دور الحوكمة من جانب، وتطور علم الادارة من جانب آخر. فعلى المستوى العلمي، لم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي في صنع وتنفيذ السياسات العامة، بل أصبح هناك فاعلون آخرون مثل المنظمات، المؤسسات الدولية، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني.

ـ **تعريف ماركور انجون (Marco Rangean) وثي بوللت (thie bault)** الحكم الراشد هو الأشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنظمات العمومية والجماعات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة.

ـ **تعريف فرانسوا مارين (François Xavier Meriem)** يرى أن الحكم الراشد يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال بحيث أن الأعوان من كل طبيعة كانت وكذلك المؤسسات العمومية تشارك بعضها البعض وتجعل مواردها وبصفة مشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها، تخلق تحالفا جديدا للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات.

ـ **تعريف برانت (W. Brandt)** الحكم الراشد مجموع مختلف الطرق أو الأساليب التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات العمومية والخواص بتسيير أعمالهم المشتركة بطريقة مستمرة يطبعها التعاون والمصالحة والتوفيق بين المصالح المختلفة وتلك المتنازع حولها، كما يدرج هذا الحكم تدرج المؤسسات الرسمية والأنظمة المزودة بالصلاحيات التنفيذية والترقيات والتعديلات الرسمية التي على أساسها تكون الشعوب والمؤسسات قد وقعت بصفة توافقية لخدمة مصالحها العامة خدمة للمجتمع.

كما يأتي في هذا الإطار تعريف **هرميت السنهانس (Hurmut Elsenhans)** الذي اعتبر أن الحكم الراشد هو فن إدارة التفاعلات بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وقد ركزت مثل هذه التعريفات على أن مفهوم الحكم الراشد يتجاوز الحكومة أو الأجهزة الحكومية الرسمية.

وردت عدة تعريفات للحكم الرشيد من قبل مؤسسات دولية أهمها:

ـ يشير الحكم الرشيد في أدبيات برنامج الأمم المتحدة الانمائي إلى ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في ادارة شؤون البلاد على جميع المستويات، ويتضمن الحكم الآليات والعمليات والمؤسسات المتطورة التي يعبر المواطنون والجماعات من خلالها عن مصالحهم وحاجاتهم، ويمارسون حقوقهم وواجباتهم القانونية، ويعتمد المفهوم على المشاركة والشفافية والمساءلة، ويؤمن أفضل استخدام للموارد، ويضمن العدالة وتطبيق القانون.

ـ أما البنك الدولي فقد فقد عرفه للمرة الأولى سنة 1989 على أنه " ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة. ومع بداية التسعينيات حاول خبراء البنك الدولي إعطاء تعريفات أخرى أكثر دقة للمفهوم فعرفوه في الدراسة التي أجراها البنك عام 1992 على أسلوب الحكم الراشد على أنه " أسلوب ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل التنمية" وقد حدد البنك ثلاثة أبعاد لهذا المفهوم وهي: شكل النظام السياسي، أسلوب إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة لتحقيق التنمية، مدى قدرة الحكومات على صيغة وبلورة وتنفيذ السياسات والقيام بالوظائف المكلفة بها.

الحكم الراشد للمؤسسة هو عبارة عن فلسفة تسييرية ومجموعة من التدابير العملية الكفيلة، في آن واحد، لضمان استدامة وتنافسية المؤسسة بواسطة:

ـ تعريف حقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة،

ـ تقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك.

ظهر مصطلح الحكم الراشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح "الحكومة" ثم كمصطلح قانوني ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن "تكاليف التسيير" (charge de gouvernance) و بناء على أساس هذا التعريف، ليس هناك شك أو اختلاف حول الأصل الفرنسي للكلمة.

فمصطلح Governance بالانجليزية وحسب فلسفة المذهب النيوليبرالي الذي انتشر بعد نهاية الحرب الباردة 1989، يعني الجمع بين الرقابة الفوقية أي الدولة بمختلف مؤسساتها والرقابة التحتية من الأسفل عبر تفعيل مختلف منظمات المجتمع المدني، وهذا ما يعتبر شبه غائب في المفهوم العربي ومعظم دول العالم الثالث التي مازال فيها مصطلح الحكم يتضمن العديد من المعاني كالعلم والعدل والحكمة وقدرات الرئيس، وبالتالي بقاء محورية نظام الحكم مؤسسة حول شخصية الحاكم أو الخليفة أو الإمام.

وهناك من يرى بأنّ ترجمة Good Governance إلى العربية تعني الحكم الرشيد أو الصالح، وبدرجة أقل استخداما مصطلح الحكمانية الذي له أبعاد دينية، أو الحوكمة التي لها أبعادا اقتصادية رأسمالية خاصة بأعمال الشركات المتعددة الجنسيات، وعلى هذا فالتعبير الأكثر منطقية وشيوعا في الأدبيات السياسية والإدارية هو الحكم الرشيد أو الحكم الصالح.

وبصفة عامة، فإن فحوى وتدابير الحكم الراشد للمؤسسة مدونة ضمن ميثاق يشكل مرجع لجميع الأطراف الفاعلة في المؤسسة. ماذا يشكل الميثاق و ما لا يشكله يهدف موضوع هذا الميثاق إلي وضع، تحت تصرف المؤسسات الجزائرية الخاصة جزئيا او كليا، وسيلة عملية مبسطة تسمح بفهم المباديء الأساسية للحكم الراشد للمؤسسة قصد الشروع في مسعى يهدف الى تطبيق هذه المبادىء على ارض الواقع.

وبالنسبة للسيد محمد السيد أحمد فقد عرف الحكم الراشد بالتعبير عن ما يفرزه النظام دون تخطيط مسبق، ودون رسم أو تحديد للنظام معين، فهو ينبع من الضرورة وليس نظاما يقرر وفق تصور سابق.

ويشير بعض المهتمين إلى دمج تعريف الحكم الراشد في العناصر التالية:

ـــ التنسيق بين المنظمات الحكومية ومنظمات قطاع الأعمال الخاص والمنظمات غير الحكومية.

ـــ عدم ثبات ووضوح الحدود بين أنشطة مختلف التنظيمات.

ـــ إسناد قواعد التعامل بين مختلف المنظمات إلى التفاوض.

ـــ تمتع مختلف الأعضاء في هذه الشبكة بدرجة عالية من الاستقلال.

ـــ قدرة الدولة على توجيه باقي أعضاء الشبكة لما لها من م وارد.

من كل ما سبق نستنتج بأنه ليس هناك تعريف موحد للحكم الراشد سواء من طرف المؤسسات المالية الدولية أو من طرف الباحثين، وهذا ما يجعل المفهوم أكثر ليونة، ولهذا يمكن أن يوضع تعريف للحكم الراشد انطلاقا من المعطيات السابقة، وعليه فهو يتمحور حول مجموعة من الميكانيزمات والموارد والأساليب العاكسة، لهيكلة قيمة ديمقراطية كحد أدنى ضروري لتحقيق الفعالية والفاعلية في تسيير شؤون العامة أو أنه نمط ممارسة السلطة في تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لدولة ما خاصة في إطار البحث عن الشفافية لتحقيق التنمية على جميع الأصعدة وهذا يتوقف على:

ـــ احترام القوانين لتحقيق دولة الحق والقانون.

ـــ تكريس مبدأ الشفافية والمساءلة والتمكين.

ـــ إشراك مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية.

ـــ التسيير الجيد والفعال للموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

ـــ تقليص تدخل الدولة لصالح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.